**القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**

***بحث فى : توحيد الصفات***

 *إعداد / منة الله مجدى بهجت*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*Menna.Magdy@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**

**الكلمات الافتتاحيه : الاصل ، اعظم ، طبقاتهم**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**

***. موضوع المقالة***

هذا الأصل أو هذه القاعدة: من أعظم الأصول والقواعد في باب الأسماء والصفات، ومن أهمها في بيان تناقض الخصوم من أهل الكلام -على مختلف طبقاتهم ودرجاتهم في هذا الباب- كما أنها مشتملة على جوانب عظيمة في إقناع من يتردد في صحة مذهب السلف، أو يخالطه شك أو شبهة مما ينثره أهل الكلام في كتبهم ومقالاتهم.

وقبل الدخول في تفاصيل هذا الأصل -أو هذه القاعدة- يمكن إجمال ما اشتملت عليه من الأصول والقواعد بما يلي:

أولًا: أن من نفى بعض الصفات، وأثبت البعض الآخر، لزمه فيما أثبته نظير ما يلزمه فيما نفاه.

ثانيًا: وأن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، لأنه قد يكون ثبت بدليل آخر غير هذا الدليل.

ثالثًا: أن كل من أول صفة لزمه فيما أوله نظير ما ظن أنه يلزمه فيما فر منه.

رابعًا: أن دلالة السمع والعقل على الصفات واحدة:

1. فإذا كان السمع قد دل على الصفات السبع، فقد دل أيضًا على غيرها، ووجه الدلالة وقوة النص واحدة.
2. وإذا دل العقل على الصفات السبع، فيمكن أن يدل العقل على غيرها، مما ينفيه هؤلاء.

خامسًا: أنه يقال للأشعري نظير ما يقوله هو للمعتزلي في مسألة الأسماء.

سادسًا: أنّ هذا الأصل يُمكن أن يرد به على جميع النفاة:

1. الأشعري الذي يثبت بعض الصفات دون بعض.
2. المعتزلي الذي يثبت الأسماء وينفي الصفات.
3. والجهمي الذي ينفي الأسماء والصفات، ولكن يقر بأن الله شيء وأنه موجود.
4. والغلاة: الذين يسلبون النقيضين.

وقد استخدم الأئمة هذا الأصل في الرد على هؤلاء جميعًا، وبيان تناقضهم.

سبق -في مبحث الأسماء- أن الأشاعرة وإن أثبتوا أسماء الله بإجمال، إلا أنهم يتأولون في بعض هذه الأسماء ما تدل عليه من الصفات، فمثلًا يثبتون من أسمائه تعالى: الرحيم، والعلي، والودود، ولكنهم حينما يفسرونها يتأولونها كما يتأولون صفة الرحمة، والعلو، والمحبة، وغيرها.

أما العليمُ والقدير؛ فلا يتأولونه، كذلك هم في الصفات يثبتون السمع والبصر والكلام والإرادة، ويتأولون غيرها كالرحمة والرّضا والغضب وغيرها.

فيُبيَّن تناقضُهم في ذلك كله بأن يقال: "من أقر بفهم بعض معاني الأسماء والصفات دون بعض، فيقال له: ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيته؟ أو أمسكت عن إثباته ونفيه؟

فإن الفرق: إما أن يكون من جهة السمع. أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجب إثباته دون الآخر. وكلا الوجهين باطل بأكثر المواضع.

أما الأول: فدلالة القرآن على أنه: رحمن، رحيم، ودود، سميع، بصير، عليّ، عظيم، كدلالته على أنه: عليم، قدير، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته، ومحبته، وعلوه، مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

وأما الثاني: فيقال: من أثبت شيئًا ونفى آخر: لم نفيت مثلًا حقيقة رحمته، ومحبته، وأعدت ذلك إلى إرادته؟.

فإن قال: لأنّ المفهوم من الرحمة رقة تمتنع على الله.

قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله.

فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه.

قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته.

وإذا قال: لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام، على أحد الطريقتين؛ لأن العقل دل على القدرة، والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة.

قيل له: الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الإنعام، والإحسان، وكشف الضر، دلّ أيضًا على الرحمة، كدلالة التخصيص على الإرادة. والتقريب والإدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المُحب، تدل على المحبة، ومطلق التخصيص يدل على الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص. وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة. والسمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم، ودلالته أتم. فلأي شيء نفيت مدلوله، أو توقفت، وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة، مع أن النصوص لم تفرق؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباتها الإرادة زيادة على الفعل.

وهذا نموذج لما يمكن أن يكون من مناقشة بين الأشعري والجهمي المعتزلي الذي ينكر صفة الإرادة فيقال: "الثالث: يقال له (أي للأشعري): إذا قال الجهمي (والمعتزلي): الإرادة لا معنى لها إلا عدمُ الإكراه، أو نفس الفعل والأمر به، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذورًا؛ إن قال بقدمها، ومحذورًا إن قال بحدوثها... كان جوابه (أي: جواب الأشعري للمعتزلي الجهمي): أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنص قد دل عليها، والعقل أيضًا. فإذا أخذ الخصم (أي: المعتزلي) ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفسطًا أو مقرمطًا (أي حكم الأشعري على المعتزلي بذلك). (فيقول أهل السنة للأشعري:) وهذا بعينه موجود في الرحمة، والمحبة،...".

"ونكتة هذا الكلام: أنّ غالب من نفي وأثبت شيئًا مما دل عليه الكتاب والسنة، لا بد أن يثبت الشيء لقيام المتقضي وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع، أو لعدم المقتضى، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتض ولا مانع:

فتبين أن المقتضى فيما نفاه قائم، كما أنّه فيما أثبته قائم، إما من كل وجه، أو من وجه يجب به الإثبات؛ فإن كان المقتضى هناك حقًّا فكذلك هنا، وإلا قدره ذاك المقتضى من جنس درء هذا.

وأما المانع فيُبَيّن أنّ المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبته؛ فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودًا على التقديرين؛ لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر، فإنه إن كان حقًّا نفاهما، وإن كان باطلًا لم ينف واحدًا منهما، فعليه أن يسوي بين الأمرين في الإثبات والنفي، ولا سبيل إلى النفي فتعين الإثبات. فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئًا وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئًا، أو يجب عليه إثباته".

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**